



مجلس النواب

مجلس الأمة

مجلس النواب

الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثامن

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة يوم الاثنين ٢٩ شعبان ١٣٨٦ هـ الموافق ١٢ كانون اول ١٩٦٦ م
(رقم العدد ٣) (الجلد ١١)

مجلس النواب

صفحة

٣٤	١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
٣٤	٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
٣٤	أ - معلنة النائب السيد كامل عريقات
٣٥	ب - الدكتور قاسم الرماوي
٣٥	ج - السيد رمضان حجه
	(موافقة)

مجلس النواب

صحيفة

٣٥	د - معبرة النائب السيد داود الشخشير
٣٥	هـ - « « « فضل الدقموني
٣٦	و - « « « معروف رباح

٣٦

٤٠

٣ - تلاوة الكتب الواردة :

٤٠	أ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم (٥٩٦٩) المتضمن تقديم تقرير ديوان المحاسبة السنوي الخامس عشر الى مجلس النواب.
٤٠	ب - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٤٠٧) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية لسنة ١٩٦٥ .
٤١	ج - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٤٠٩) بشأن القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٥ قانون ادارة املاك الدولة .
٤١	د - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٤١٠) بشأن القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٥ قانون السياحة .
٤٢	هـ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٤١٨) بشأن القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥ قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات.

٤٢

٤٣

٤٣

٤ - احالة مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الواردة من الحكومة على اللجان المختصة :
(أ)

اجلت هذه القوانين الى اللجنة القانونية

- ١ - قانون مؤقت رقم ٣٦ قانون معدل لقانون المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وبروافقه .
- ٢ - قانون مؤقت رقم ٣٧ قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية .
- ٣ - قانون مؤقت رقم ٣٨ قانون معدل لقانون وقاية الصيد .
- ٤ - قانون مؤقت رقم ٣٩ قانون معدل لقانون ضباط التنزير .
- ٥ - قانون مؤقت رقم ٤١ قانون صندوق قروض البلديات والقرى .
- ٦ - قانون مؤقت رقم ٤٢ قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية .

• جرى بحث هذا خارج من جدول الاعمال بخلق بالأحلاف وتوزيعها على المزارعين اصحاب المواشي .
• جرى التصديق على السيد ساهو المكلف ومطولة السيد عبد الحسان لعضوية اللجنة القانونية .

صحيفة

٤٣

- ٧ - قانون مؤقت رقم ٤٣ قانون الصحة العامة .
- ٨ - قانون مؤقت رقم ٤٥ قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى
- ٩ - قانون مؤقت رقم ٤٦ قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة
- ١٠ - قانون مؤقت رقم ٤٨ قانون معدل لقانون الدفاع المدني
- ١١ - قانون مؤقت رقم ٤٩ قانون معدل لقانون القواعد العسكرية .
- ١٢ - قانون مؤقت رقم ٥١ قانون الآثار القديمة .
- ١٣ - قانون مؤقت رقم ٥٢ قانون مؤسسة التلفزيون .
- ١٤ - قانون مؤقت رقم ٥٤ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردلية .
- ١٥ - قانون مؤقت رقم ٥٥ قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات .
- ١٦ - قانون مؤقت رقم ٥٦ قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية .
- ١٧ - قانون مؤقت رقم ٥٧ قانون معدل لقانون عككة أمن الدولة .
- ١٨ - قانون مؤقت رقم ٥٨ قانون معدل لقانون البلديات .
- ١٩ - قانون مؤقت رقم ٥٩ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه .
- ٢٠ - قانون مؤقت رقم ٦٠ قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية .
- ٢١ - قانون مؤقت رقم ٦١ قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة .
- ٢٢ - قانون مؤقت رقم ٦٣ قانون معدل لقانون الادارة العامة .
- ٢٣ - قانون مؤقت رقم ٦٤ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية
- ٢٤ - قانون مؤقت رقم ٦٦ قانون معدل لقانون التربية والتعليم .
- ٢٥ - قانون مؤقت رقم ٦٧ قانون معدل لقانون البلديات .
- ٢٦ - قانون مؤقت رقم ٦٨ قانون معدل لقانون وقاية الصيد .
- ٢٧ - قانون مؤقت رقم ٧٠ قانون مؤسسة رعاية الشباب .
- ٢٨ - قانون مؤقت رقم ٧١ قانون معدل لقانون التبغ .

اجلت هذه القوانين الى اللجنة القانونية

مكتبة

صحيفة

٤٤

- ٢٠ - قانون مؤقت رقم ٧٢ قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني .
- ٣٠ - قانون مؤقت رقم ٧٣ قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلامية .
- ٣١ - قانون مؤقت رقم ٧٤ قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية .
- ٣٢ - قانون مؤقت رقم ٧٥ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية .
- ٢٣ - قانون مؤقت رقم ٧٦ قانون الجيش العربي .
- ٣٤ - قانون مؤقت رقم ٧٧ قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني المؤقت .
- ٣٥ - قانون مؤقت رقم ٧٩ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
- ٣٦ - قانون مؤقت رقم ٨٠ قانون معدل لقانون النقل على الطرق .
- ٣٧ - قانون مؤقت رقم ٨٢ قانون معدل لقانون الحرف والصناعات :
- ٣٨ - قانون مؤقت رقم ٨٣ قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات .
- ٣٩ - قانون مؤقت رقم ٨٤ قانون إلغاء القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ .
- ٤٠ - قانون مؤقت رقم ٨٦ قانون معدل لقانون وقاية الصيد :
- ٤١ - قانون مؤقت رقم ٨٧ قانون معدل لقانون الصحة العامة .
- ٤٢ - قانون مؤقت رقم ٩٠ قانون معدل لقانون البلديات :
- ٤٣ - قانون مؤقت رقم ٩١ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية وللخارج :
- ٤٤ - قانون مؤقت رقم ٩٧ قانون محكم الصلح .
- ٤٥ - قانون مؤقت رقم ٩٨ قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة .

أجريت هذه القوانين على اللجنة القانونية

صحيفة

٤٤

- ٤٦ - قانون مؤقت رقم ٩٩ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية .
- ٤٧ - قانون مؤقت رقم ١٠٠ قانون معدل لقانون تشكيل الحاكم النظامية .
- ٤٨ - قانون مؤقت رقم ١٠١ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية .
- ٤٩ - قانون مؤقت رقم ١٠٢ قانون الخدمة الوطنية الاجبارية .
- ٥٠ - قانون مؤقت رقم ١٠٣ قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب .
- ٥١ - قانون مؤقت رقم ١٠٤ قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة .
- ٥٢ - قانون مؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ قانون اعمار مدينة معان .
- ٥٣ - مشروع قانون معدل لقانون تشكيل الحاكم النظامية لسنة ١٩٦٦ :
- ٥٤ - مشروع قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٦ .
- ٥٥ - مشروع قانون معدل لقانون المسكرات لسنة ١٩٦٦ .
- ٥٦ - مشروع قانون معدل لقانون جمعيات التعاون لسنة ١٩٦٦ .
- ٥٧ - مشروع قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٦٦ .
- ٥٨ - مشروع قانون بإلغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته .
- ٥٩ - مشروع قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٦ .
- ٦٠ - قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين الحكومة وشركة النقلات السياحية .

أجريت هذه القوانين على اللجنة القانونية

٤٥

- (ب)
- ١ - قانون مؤقت رقم ٤٤ قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات .
- ٢ - قانون رقم ٤٧ قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي : احيلت هذه القوانين على اللجنة المسالمة
- ٣ - قانون مؤقت رقم ٥٠ قانون ملحق بقانون الميزانية العامة .
- ٤ - قانون مؤقت رقم ٥٣ قانون معدل لقانون تنظيم الميزانية العامة .
- ٥ - قانون مؤقت رقم ٦٢ قانون معدل لقانون بنك الانماء الصناعي .

هكذا عند الدخول

أجريت هذه القوانين على الأجرة السالية -

- ٦ - قانون مؤقت رقم ٦٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة .
- ٧ - قانون مؤقت رقم ٧٨ قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمبشرين .
- ٨ - قانون مؤقت رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية .
- ٩ - قانون مؤقت رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٦ قانون رخص المهن .
- ١٠ - قانون مؤقت رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ قانون البنك المركزي .
- ١١ - قانون مؤقت رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٦ قانون البنوك .
- ١٢ - قانون مؤقت رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ قانون مراقبة العملة الاجنبية .
- ١٣ - قانون مؤقت رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ قانون الدين العام .
- ١٤ - مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ .

(٣) ٥٠ ٤٦

أجريت على الأجرة الزراعية

- ١ - قانون مؤقت رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦ قانون صيانة الاشجار والمزروعات .
- ٢ - قانون مؤقت رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٦ قانون تسويق المنتوجات الزراعية والحيوانية .
- ٣ - قانون مؤقت رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ قانون الزراعة العام .

(٥) ٥٠ ٤٦

أجريت على لجنة الشؤون الخارجية

- ١ - قانون مؤقت رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ قانون تنفيذ الاتفاق الموحّد لإعادة تسيير الخط الحجازي وادارته واستثماره .
- ٢ - مشروع اتفاقية انشاء المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بجامعة الدول العربية .
- ٣ - مشروع اتفاقية لانشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يمين) ٤٧

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٢/١٢/١٩٦٦ ، برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب باجازه - السيد حفطي ملحيس .

وتغيب معتذرا - السادة كامل عريقات ، الدكتور قاسم الريمساوي ، رمضان حجه ، داود الشخشير ، فضل الدلقموني ، معروف رباع .

وتغيب بدون معذره - السادة مطلق الحدييد ، مسعود القاضي ، فيصل الجازي ، محمد محمود ارشيد ، حافظ الحمدالله ، وكامل محي الدين .

وحضر من الحكومة

معالي السيد عز الدين المفتي وزير المالية .

معالي السيد عبد الوهاب المجالي وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي الدكتور صالح برقان وزير الصحة .

معالي الدكتور أحمد أبو قورة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد ذوقان الهنداوي وزير التربية والتعليم .

معالي السيد يحيى الخطيب وزير الاشغال العامة .

سيادة الشريف عبد الحميد شرف وزير الاعلام .

معالي السيد اسماعيل حجازي وزير الزراعة .

معالي السيد محمد طوقان وزير النقل .

افتتاح الجلسة

الرئيس :

النصاب قانوني . أعلن افتتاح الجلسة .

« بسم الله الرحمن الرحيم »

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول

أعمال اليوم : -

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من

تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس :

تتلى الاوراق الواردة .

الامين العام :

وردت الى المجلس عدة اعتذارات اولها من

السيد كامل عريقات .

(أ)

معالي رئيس مجلس النواب الاحرم / عمان

مرضي حال دون حضوري ارجو المعذره .

١٩٦٦/١٢/١٢ كامل عريقات

الرئيس :

هل موافق المجلس على قبول معذره ؟

الجميع : موافقون :

هكذا اجاب

(ب)

الامين العام :

وهذه معذرة من الدكتور قاسم الرماوي .

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراما .

اعتذر عن حضور جلسة اليوم بسبب انشغالي في اعمال رسمية هامة . لمعاليتكم ولزملاء التوفيق .

واقبلوا احترامي

١٩٦٦/١٢/١٢

نائب رام الله

الدكتور قاسم الرماوي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

الامين العام :

وهذه معذرة من السيد رمضان حجة .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بمناسبة سفرني الى بيروت لتقديم اوراق التصاب

للجامعة . ارجو قبول معذرتي بعدم حضور جلسة

اليوم . لمعاليتكم ولزملاء الكرام اطيب التحية .

١٩٦٦/١٢/١٢

المخلص

رمضان حجة / نائب الخليل

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(د)

الامين العام :

وهذه معذرة من السيد داود الشخشير .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

لاسباب مرضيه اعتذر عن حضور الجلسة .

واقبلوا احترامي

١٩٦٦/١٢/١٢

نائب نابلس

داود الشخشير

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(هـ)

الامين العام :

وهذه معذرة من السيد فضل الدلقموني .

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية طيبة

ارجو قبول معذرتي عن حضور هذه الجلسة .

واقبلوا احترامي

١٩٦٦/١٢/١٢

نائب اربد

فضل الدلقموني

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(و)

الامين العام :

وهذه معذرة من السيد معروف رباح .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو معذرتي عن حضور جلسة اليوم بسبب

المرض .

واقبلوا فائق الاحترام

معروف رباح

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

قبل المضي في النظر في الامور الواردة على

جدول الاعمال اود ان ابحت في موضوع خارج عن

جدول الاعمال وارجو من نائب الرئيس السيد محمد

الحشمان التفضل لتسلم الرئاسة .

(وهنا نزل معالي السيد عاكف الفايز عن

منصة الرئاسة وتولى رئاسة الجلسة السيد محمد

الحشمان) .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

يوجد موضوع مهم جدا يتعلق بالسرورة

الحيوانية . . الواقع ان الامطار التي هطلت خلال

الموسم الحالي كانت امطار رعود جرفت معها الارربة

ولم تنزل منها كميات كافية لغو العشب ، والسرورة

الحيوانية في بلدنا مهمة جداً وجرت العادة في كل

سنة وخصوصا في منقح الحبل ان الحكومة توزع

العلف على المزارعين من اصحاب المواشي ، لقد

ارسلت عدة برقيات للحكومة ، وانا زوجت عدة

مرات ، ووصل علف من الخارج ، العلف الذي وصل بيع الى المطاحن والتجار ، فانا اعتقد انه من واجبتا كحكومة وكواطنين ان نحافظ على الثروة الحيوانية في البلد . اصحاب الحلال مسات حلالم اعشاب لا يوجد لديهم . واليوم سمعت من بعض الاخوان انه قد وزع قبل شهر او شهرين علف على بعض المناطق بسعر ١٥ دينار للطن الواحد ، والعلف الذي وصل اخيرا باعته الحكومة ب ٢٨ - ٣٠ دينار للطن ، لا اعرف ما هي الاجراءات الحكومية التي من الممكن ان تتخذها للحفاظ على الثروة الحيوانية الموجودة ، الناس ليس لديهم امكانيات ليشترى علف بثلاثين دينار للطن الواحد ، مثلا التاجر الذي اشترى ب ٢٨ دينار سيبيعه ب ٣٥ فن اين لصاحب الحلال يبلغ (٣٥) دينار ليشترى علف وذلك كل خمسة ايام ليعلف حلاله اود ان اسمع رأي الحكومة في هذا الموضوع .

السيد وزير الداخلية

موضوع الاعلاف ، جرى في العام السابق ان الحكومة الاميركية اتفقت مع الحكومة الاردنية على تزويدها بكميات من العلف وكميات اخرى من الحبوب عندهم . مشروع مساعدة العالم بالسلام السلي كان يعطى قسم منه هبة والقسم الاخر يأخذون مقابلته عملة محلية ، وهذا الترتيب الذي كان معمول به في السابق الغته الحكومة الاميركية وبالتالي لم يعد هناك اتفاق بتزويد الاردن بحاجته من الاعلاف او القمح مجانا ، كل ما يتم الاتفاق عليه هو ان نأخذ بالسعر العالمي الكميات اللازمة من القمح والاعلاف لسد حاجة الاردن ، في برنامج هيئة الاسم المتحددة للتخريج واتعاش البلد من مخصصاتهم ... كان عندهم ٢٠٠٠ طن اعلاف لمساعدة - حسب نص في الاتفاقية - المناطق الجنوبية في المملكة وبالاتفاق مع هيئة الامم

هكذا علمنا بالاصل

المتحدة ووفق على ان يستوفى نصف ثمن هذه الاعلاف من المزارعين وبالتالي يصرف ثمن هذه الكمية لانعاش البدو في تلك المنطقة وتم بالفعل توزيع التي طن بسعر ١٥ دينار وهي ذرة صفراء ولكن الحكومة استوردت ووصل الآن الى العقبة ١٤٠٠٠ طن تفرغ و ١٢٠٠٠ تنظر ، لكن كلفة هذا العلف او اللزخ كما تفضل معالي الرئيس بين ٢٨ - ٣٠ دينار ، سياسة الحكومة ان تنتهي من موضوع اعطاء الاعلاف مجاناً ، اولاً لأن الطرف الاخر لم يعد يعطى مجاناً وثانياً كنا نعيش في سوء توزيع العلف بالماضي وكان فلان يأخذ على حساب فلان فكانت سياسة الحكومة واضحة اننا نؤمن حاجة البلد من هذه المادة لتكون موجودة في السوق وان لا تستغل استغلالاً احتكارياً وبالتالي الحكومة الان مستعدة ان تباع الاعلاف لكل مواطن يريد بكلفته .

السيد الفايز : نائب بدو الوسط :

اعتقد ان معالي وزير الداخلية يقري ان الثروة الحيوانية يجب ان يحافظ عليها وخصوصاً في سنين الجبل . الصورة الواضحة عندنا من ناحية مالية ان امكانياتنا المالية جيدة . اعتقد ان الحكومة تتحمل جزءاً من الخسارة - عشرة دنانير في الطن مثلاً - وباخت طن العلف الى اصحاب المواشي الحقيقيين بمشرين دينار ، يكلفها هذا الفرق مبلغاً ضخماً جداً فانا ارجو الحكومة المحافظة على الثروة الحيوانية ان تتحمل جزءاً من الخسارة وتطلب من وزارة الزراعة - مديرية البيطرة - قوائم باصحاب المواشي لانها موجودة عندها وتوزع عليهم الاعلاف بأسعار مخفضة خلال الشهر الحالي هذا لانه اذا جاد الله علينا بالمطر بعد شهر لا نحتاج الى علف ولا غيره .

السيد الطوال نائب عمان :

وبالتقسيم اذا سمحت .

السيد وزير الداخلية :

ياسيدي الثروة الحيوانية تنقسم الى قسمين ماعز وبيضاء .

السيد الفايز : نائب بدو الوسط

الغنم البيضاء .

السيد وزير الداخلية :

اننا من الناس عندنا مساكني رأس غنم بيضاء لما يصبح بعشرين او خمسة عشر او ثلاثين انا قصاد ان اباع عشرة لعاج او خمسة عشر نعجة واغلي بثمانية البقية ، هذا ما جرت عليه العادة ، اما ان نعود الناس ان هذه مسؤولية الحكومة وتوزع مجاناً وسوء الاستعمال في الماضي بالإضافة الى ذلك ؟ وايضاً لم يعد رسوم على الحيوانات وبالتالي عددها اصبح غير مضبوط وجربنا تجربة بنشيطه في الوادي الجنوبي وبالفعل خلقت مشكلة للدولة بين الصحيح والخطأ ، انا ارى اذا كان بالامكان ان يتقدم مجلس النواب باقتراح تدرسه الحكومة على اساس ان تسلم العلف بكلفته لكن على شرط ان تعطيه كفروض لكن مبدأ التوزيع بالمجان تغير وارد .

السيد الفايز : نائب بدو الوسط

اذا امكن جواباً على ان صاحب الاغنام يمكن ان يبيع عشرة الآن بامعالي الوزير النتيجة التي كانت تقدر قيمتها بعشرة دنانير اذا عرضتها في السوق فأنها تقدر بدنانيرين او دينار ونصف . . اسمحوا لي ، هذا هو الواقع ، بسبب الجبل اسعار الحلال نزلت الى

شاهد عيان كما يقول البدو (صاحب الكعب) . اذا أمس كنت في الجنوب والحقيقة ان وضع المواشي في الاردن وضع لا يوجد أسوأ منه ، أبداً ولا يتحمل التأجيل أبداً ، انا قول طبعاً ان الحكومة لما امكانيات ونحن نطالبها في حدود امكانياتها ونفس معالي الاخ عهد الوهاب بك ماشيته تنتظر الآن العلف . لكن يوجد بعض القصور من بعض المسؤولين المباشرين . المسؤولين عن التنفيذ ، انا اعرف ولو غاب عن معالي الاخ عبد الوهاب بك انه صرف العلف او البذار ولكن الماملات لا تزال تسير بشكلها الروتيني . والذي اقترحه تأليف لجنة من الاخوان النواب تقابل المسؤولين المعنيين في الوزارة ويصلوا الى حل مستعمل .

السيد القضاء نائب عجلون :

انا اقترح ان يكون الاقتراح الان كما يلي :

يقترح مجلس النواب على الحكومة ان تعطى اصحاب المواشي المحتاجة الى اعلاف ، هذه الاعلاف بشكل قروض واقساط في كافة انحاء المملكة .

الاستاذ جمو نائب عمان :

ارجو من الاخوان ان يفرقوا ما بين التأجيل والقروض .

القرض معناه ان صاحب الماشية عليه ان يسدد الدين مع الفائدة ، نحن نريد التأجيل بدون فائدة .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

اقتراح معالي وزير الداخلية في محله تشكيل لجنة من وزارة الزراعة ومديرية البيطرة لانهم يعرفون عدد الاغنام في المملكة واصحابها ، توزع عليهم الاعلاف بسعرها على ان تقسط والتبني .

الثلاثين ، فنحن لا مانع لدينا ابداً اذا ليس للحكومة اي مانع ان تقدم باقتراح بيع اصحاب المواشي اعلاف باقساط لمدة سنتين او ثلاث او الشيء الذي يقروه حتى يتمكن اصحاب المواشي ان يعلفوا اغنامهم ولمدة شهرين فقط . لا تريد اكثر .

السيد الحاج حسن : نائب عمان

ياسيدي الموضوع اشيع بحثاً لكن اريد ان يكون الاقتراح بالشكل التالي :

هناك مؤسسة للأقراض الزراعي فالمزارع لا يملك المال الكافي لشراء الحبوب فانا ارى ان تؤمن لهم عن طريق قروض بأي شكل كان وتسدد هذه القروض على اقساط .

السيد ابو الراغب : نائب عمان

الموضوع لم يشيع بحثاً والموضوع لم نصل فيه الى حل جذري ، تفضل معالي وزير الداخلية وقال انه في الماضي كانت هناك جمعيات توزع الاعلاف كهيئات على اصحاب المواشي ، الموضوع الآن ، يجب على الحكومة ان تنتهج سياسة جديدة وهي ان تلك الجمعيات التي كانت تساعد قد توقفت واصبح على الحكومة ان تنتهج سياسة لمساعدة هؤلاء الذين يحتاجون لاطعام مواشيتهم .

كثير من اصحاب المواشي لا يملكون اراضي وبعضهم يملك اراضي ، انا اختلف الأخ خالد الحاج حسن بالنسبة لمؤسسة الاقراض الزراعي . معالي وزير الداخلية قال انه يمكن ان يقسط على المحتاجين لاطعام مواشيتهم على آجال طويلة ، اعتقد ان هذا هو الحل الصحيح .

السيد المجالي : نائب الكرك

اقتراح معالي الأخ ابو فيصل لا شك انه بيع من بعض المراجعين اصحاب المواشي لكن السداعي

هكذا حذو الأصل

١. أ فيما يتعلق باقتراح الأخ خالد بك إذا اردنا ان نتخذ قرارا في مجلس الوزراء ونحال الى المؤسسة فبعد ستة اشهر يمكن ان تنتهي .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا اخي اذا اردت ان تعطى هذا الملف الى المزارعين على اقساط لا يمكن اعطاؤه الا كقرض .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

لا يا اخي .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

اذن كيف ؟

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

الحكومة وزعت جوب بدار على طريقة البلدار يمكن ان يعطوا الملف .

نائب الرئيس :

الحكومة اعطت جوابها والموضوع اشيع بحثا بقي ان نضع نص الاقتراح ونرسله للحكومة الامر اصبح واضحا ولا يحتاج لتفسير ابدا .

السيد الحسيني نائب القدس :

معالي وزير الداخلية اعطانا صورة واضحة للرؤى الحيوانية لاسيما المنطقة الجنوبية في المملكة .

لا شك ان الرؤى الحيوانية مهمة جدا في هذا البلد وراي ان الحكومة يجب ان تتحمل بعض المسؤولية في مساعدة اصحاب المواشي فالتقصية اذا كان صاحب المواشي فقير او غير فقير في اعتقادي غير وارد في هذه القضية الموضوع هو المحافظة على هذه الرؤى الحيوانية ، الواقع الاذن ليس الوحيد في هذا المجال

هناك دولا اخرى حكوماتها تقدم بمساعدات نقدية لهؤلاء الاشخاص ، راي ان اقتراح معالي رئيس مجلس النواب وارد وتحليل معالي وزير الداخلية واضح تماما وجميل وابدت الحكومة استعدادها للنظر في هذا الاقتراح ، يتراءى لي ان المجلس بدون تشكيل لجنة ، يتقدم الى الحكومة للنظر في هذا الاقتراح مع الرجاء من الحكومة ان تتبنى قضية المحاولة في مساعدة اصحاب المواشي فاذا كان سعر الطن بثلاثين ليكن بعشرين .

نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على تقديم اقتراح الى الحكومة لحل هذه المشكلة ؟

الجميع : موافقون .

(وفيما يلي نص الاقتراح الذي رفع باسم المجلس الى الحكومة)

يقترح مجلس النواب على الحكومة وضع معالجة عاجلة لمشكلة حاجسة المزارعين اصحاب المواشي للاعلاف ، ويطلب المجلس من الحكومة ان تقوم بتوزيع هذه الاعلاف بسعر الكلفة على شكل قروض ميسرة لآماد معقولة وبدون فائدة ويأمل المجلس أن يبت في هذا الموضوع في اقرب فرصة ممكنة .

السيد الشريدة نائب اربد :

بالاضافة الى موضوع الاعلاف هناك موضوع الحبوب المستوردة والتي لا تباع الا للمطاحن لذلك ارتفعت الاسعار واصبح الانسان بحاجة شديدة ، لذلك نرجو من الحكومة ان تبني للتجار كما تبني للمطاحن .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

ان اقتراح اقبال البحث :

السيد الجعبري نائب الخليل :

في الخطوط الامامية يطبق قانون حظر رعي الماعز

نائب الرئيس :

القانون سيعرض عليك فيما بعد ويمكن ابداء الرأي في حينه ، ولذلك البحث الآن انتهى .

السيد الجعبري نائب الخليل :

اقتراح ان تكون القروض طويلة الاجل .
(وهنا نزل نائب الرئيس السيد محمد الخشمان عمن منصة الرئاسة واعتلاها رئيس المجلس معالي السيد عاكف الفايز) .

٣ - تلاوة الكتب الواردة

الرئيس :

الآن نكمل جدول الاعمال لتلاوة الكتب الواردة يتلى كتاب ديوان المحاسبة .

(أ)

الامين العام :

الرقم ٥٩٦٩/١٠/٣

التاريخ ١٩٦٦/١٢/٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

امثالا لحكم المادة ٢١ من قانون ديوان المحاسبة اقدم لمعاليكم :-

أ - ١٠٠ نسخة من التقرير السنوي الخامس عشر (١٩٦٦) .

ب - ١٠٠ نسخة من التقرير السنوي الخاص بالبلديات والمحالي المحلية (١٩٦٦) .

علماً بأنني قدمت الى دولة رئيس الوزراء ٢٠ نسخة من كل من التقريرين موضوع البحث . وقرراً سأقدم لمعاليكم التقرير السنوي الخاص بالمشروع الاتحادي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

رئيس ديوان المحاسبة

وقسح

الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

الرئيس :

يتلى كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ٤٠٧

الامين العام :

الرقم ٤٠٧/١٠٩/٢

التاريخ ١٩٦٦/٣/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالإشارة الى كتاب معاليكم رقم ٢٠٦/١٠٩/٢ المؤرخ في ١٩٦٦/٢/١٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثامنة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٧ الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون اصحاب المهن الهندسية لسنة ١٩٦٥ بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع اجراء التعديل التالي عليه وهو :-

١ - عدم حذف الفقرة (٤) من البند (ج) من المادة (٧) المعدلة بموجب المادة (٢) من مشروع القانون وصياغتها بالشكل التالي :-

هكذا عند الاصل

٤ - أن تستخدم مهنتاً اردلياً أو أكثر بحسب حاجتها .

ارجو معاليكم التكرم بعرض هذا التعديل على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم باعلامي : واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

الرئيس :

يتلى كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان حول قانون ادارة املاك الدولة .

الامين العام :

الرقم ١١٦/٢/٤٠٩

التاريخ ١٩٦٦/٣/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٢٢٢/١١٦/٢ المؤرخ في ١٤/٢/١٩٦٦ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثامنة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦٦ الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٥ قانون ادارة املاك الدولة بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :-

١ - حذف الفقرة (١) من المادة (٤) برمتها .

٢ - تصيح الفقرة (٢) برقم (١) ويضاف الى اولها العبارة التالية (يؤجر و) .

٣ - تصيح الفقرة (٣) برقم (٢) ويضاف الى اولها العبارة التالية (يؤجر و) .

٤ - يضاف الى المادة الخامسة عبارة (تاجرها و . . .) بعد عبارة (والاملاك المراد) وكذلك تستبدل عبارة (البند ٣١ و٣٢) بعبارة (البندين ٢١ و٢٢) وضافة عبارة (التاجر و) بعد كلمة (فيجري) .

٥ - اضافة عبارة (الا بموافقة المؤجر) الى اخر المادة (١١) .

٦ - حذف المادة (١٣) برمتها واعادة ترقيم باقي المواد .

ارجو معاليكم التكرم بعرض هذه التعديلات على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نالت الموافقة تكرمتم باعلامي .

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

(د)

الرئيس :

يتلى كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان حول قانون السياحة .

الامين العام :

الرقم ١٠١/١٥٠/٢

التاريخ ١٩٦٦/٣/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ١/١٥٠/٢ المؤرخ في ١٤/٢/١٩٦٦ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثامنة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦٦ الموافقة

التقسيم ضمن مناطق البلديات بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع ادخال التعديل التالي عليه وهو :- واستبدال الفقرة - هـ - من المادة (٣) بالنص التالي :

هـ - ما يزيد اقتطاعه للشوارع وللمرافق العامة المنصوص عليها في الفقرات (أ ب ج د) من المادة الثالثة عن ٢٥٪ من مساحة منطقة التقسيم بقدر له تعويض وفق أحكام قانون الاستملاك وبوزع هذا التعويض على اصحاب الاستحقاق في المنطقة بنسبة استحقاق كل منهم ، وكذلك فان قيمة الابنية يصار الى تقدير قيمتها كاملا وفق قانون الاستملاك . ارجو معاليكم التكرم بعرض هذا التعديل على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم باعلامي .

واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

..

الرئيس :

الواقع بعد ما خسرنا المرحوم الاخ ابو طارق خلت اللجنة القانونية من احد اعضائها ، سمعت من بعض الاخوان انهم يودون ترشيح عضوين .

(اصوات : محمد الخشمان - سبابا العكشه)

الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على اضافة السيدين محمد الخشمان وسبابا العكشه لعضوية اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

على القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٥ قانون السياحة بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي :-

١ - حذف عبارة (الضرائب و) الواردة في اول الفقرة (٢) من المادة (٧) .

٢ - حذف عبارة (وللضرائب) الواردة في اول السطر الثاني من الفقرة (٢) من المادة (١٤) :

ارجو معاليكم التكرم بعرض هذه التعديلات على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نالت الموافقة تكرمتم باعلامي :

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احواله على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

(هـ)

الرئيس :

يتلى كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان حول قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات .

الامين العام :

الرقم ٤١٨/٢٥٣/٢

التاريخ ١٩٦٦/٣/٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٢٢٣/٢٥٣/٢ المؤرخ في ١٥/٢/١٩٦٦ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثامنة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦٦ الموافقة

على القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥ قانون

المرحوم السيد صلاح السحيمات نائب الكرك السابق

هكذا حذو الاصل

٤ - إحالة مشاريع القوانين والقوانين المرفقة الواردة من الحكومة

على اللجان المختصة

الرئيس

ورد الى المجلس عدد كبير من مشاريع القوانين والقوانين فتتلى من الامين العام لاحتلتها على اللجان المجمعة الاولى من القوانين الواردة الى المجلس من اختصاص اللجنة القانونية وهي كما يلي -

(أ)

- ١ - قانون مؤقت رقم ٣٦ قانون معدل لقانون المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده.
- ٢ - قانون مؤقت رقم ٣٧ قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية .
- ٣ - قانون مؤقت رقم ٣٨ قانون معدل لقانون وقاية الصيد .
- ٤ - قانون مؤقت رقم ٣٩ قانون معدل لقانون ضبط التعزير .
- ٥ - قانون مؤقت رقم ٤١ قانون صندوق قروض البلديات والقرى .
- ٦ - قانون مؤقت رقم ٤٢ قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية .
- ٧ - قانون مؤقت رقم ٤٣ قانون الصحة العامة .
- ٨ - قانون مؤقت رقم ٤٥ قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى .
- ٩ - قانون مؤقت رقم ٤٦ قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة .
- ١٠ - قانون مؤقت رقم ٤٨ قانون معدل لقانون الدفاع المدني .
- ١١ - قانون مؤقت رقم ٤٩ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري .
- ١٢ - قانون مؤقت رقم ٥١ قانون الآثار القديمة .
- ١٣ - قانون مؤقت رقم ٥٢ قانون مؤسسة التلفزيون .
- ١٤ - قانون مؤقت رقم ٥٤ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .
- ١٥ - قانون مؤقت رقم ٥٥ قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات .
- ١٦ - قانون مؤقت رقم ٥٦ قانون معدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية .
- ١٧ - قانون مؤقت رقم ٥٧ قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة .
- ١٨ - قانون مؤقت رقم ٥٨ قانون معدل لقانون البلديات .
- ١٩ - قانون مؤقت رقم ٥٩ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه .
- ٢٠ - قانون مؤقت رقم ٦٠ قانون معدل لقانون شؤون المصادر الطبيعية .
- ٢١ - قانون مؤقت رقم ٦١ قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة .

- ٢٢ - قانون مؤقت رقم ٦٣ قانون معدل لقانون الادارة العامة .
- ٢٣ - قانون مؤقت رقم ٦٤ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية .
- ٢٤ - قانون مؤقت رقم ٦٦ قانون معدل لقانون التربية والتعليم .
- ٢٥ - قانون مؤقت رقم ٦٧ قانون معدل لقانون البلديات .
- ٢٦ - قانون مؤقت رقم ٦٨ قانون معدل لقانون وقاية الصيد .
- ٢٧ - قانون مؤقت رقم ٧٠ قانون مؤسسة رعاية الشباب .
- ٢٨ - قانون مؤقت رقم ٧١ قانون معدل لقانون التبغ .
- ٢٩ - قانون مؤقت رقم ٧٢ قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني .
- ٣٠ - قانون مؤقت رقم ٧٣ قانون معدل لقانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون الاسلاميه .
- ٣١ - قانون مؤقت رقم ٧٤ قانون معدل لقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية .
- ٣٢ - قانون مؤقت رقم ٧٥ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية .
- ٣٣ - قانون مؤقت رقم ٧٦ قانون الجيش العربي .
- ٣٤ - قانون مؤقت رقم ٧٧ قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني المؤقت :
- ٣٥ - قانون مؤقت رقم ٧٩ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
- ٣٦ - قانون مؤقت رقم ٨٠ قانون معدل لقانون النقل على الطرق :
- ٣٧ - قانون مؤقت رقم ٨٢ قانون معدل لقانون الحرف والصناعات .
- ٣٨ - قانون مؤقت رقم ٨٣ قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات :
- ٣٩ - قانون مؤقت رقم ٨٤ قانون الغاء القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٠ :
- ٤٠ - قانون مؤقت رقم ٨٦ قانون معدل لقانون وقاية الصيد .
- ٤١ - قانون مؤقت رقم ٨٧ قانون معدل لقانون الصحة العامة .
- ٤٢ - قانون مؤقت رقم ٩٠ قانون معدل لقانون البلديات .
- ٤٣ - قانون مؤقت رقم ٩١ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر :
- ٤٤ - قانون مؤقت رقم ٩٧ قانون بحاكم الصلح .
- ٤٥ - قانون مؤقت رقم ٩٨ قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة :
- ٤٦ - قانون مؤقت رقم ٩٩ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقة :
- ٤٧ - قانون مؤقت رقم ١٠٠ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية :
- ٤٨ - قانون مؤقت رقم ١٠١ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية :

مجلس النواب

- ٤٩- قانون مؤقت رقم ١٠٢ قانون الخدمة الوطنية الاجبارية .
٥٠- قانون مؤقت رقم ١٠٣ قانون معدل لقانون مؤسسة رعاية الشباب .
٥١- قانون مؤقت رقم ١٠٤ قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة .
٥٢- قانون مؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ قانون اعمار مدينة معان .
٥٣- مشروع قانون معدل لقانون تشكيل الحاكم النظامية لسنة ١٩٦٦ .
٥٤- مشروع قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٦ .
٥٥- مشروع قانون معدل لقانون المسكرات لسنة ١٩٦٦ .
٥٦- مشروع قانون معدل لقانون جمعيات التعاون لسنة ١٩٦٦ .
٥٧- مشروع قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٦٦ .
٥٨- مشروع قانون قانون بالغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .
٥٩- مشروع قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٦ .
٦٠- قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين الحكومة وشركة النقلات السياحية

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالها الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

الامين العام :

المجموعة التالية من اختصاص اللجنة المالية .

- ١ - قانون مؤقت رقم ٤٤ قانون معدل لقانون رسوم طابع الواردات .
٢ - قانون مؤقت رقم ٤٧ قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي .
٣ - قانون مؤقت رقم ٥٠ قانون ملحق بقانون الميزانية العامة .
٤ - قانون مؤقت رقم ٥٣ قانون معدل لقانون تنظيم الميزانية العامة .
٥ - قانون مؤقت رقم ٦٢ قانون معدل لقانون بنك الانماء الصناعي .
٦ - قانون معدل رقم ٦٩ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة .
٧ - قانون مؤقت رقم ٧٨ قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالمجموعين :

- ٨ - قانون مؤقت رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية .
٩ - قانون مؤقت رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٦ قانون رخص المهن .
١٠ - قانون مؤقت رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ قانون البنك المركزي .
١١ - قانون مؤقت رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٦ قانون البنوك .
١٢ - قانون مؤقت رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ قانون مراقبة العملة الاجنبية .
١٣ - قانون مؤقت رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ قانون الدين العام .
١٤ - مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالها الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

الامين العام :

القوانين التالية من اختصاص اللجنة الزراعية .

- ١ - قانون مؤقت رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦ قانون صيانة الاشجار والمزروعات .
٢ - قانون مؤقت رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٦ قانون تسويق المنتوجات الزراعية والحيوانية .
٣ - قانون مؤقت رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ قانون الزراعة العام .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالها الى اللجنة

الخارجية ؟

الزراعية ؟

الجميع : موافقون .

(د)

الامين العام :

واخيرا وردت ثلاث اتفاقيات هي من اختصاص لجنة الشؤون الخارجية وهي كما يلي :

- ١ - قانون مؤقت رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ قانون تنفيذ الاتفاق المبرر لإعادة تسير الخط الحديدي الحجازي وادارته واستثماره .
٢ - مشروع اتفاقية انشاء المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بجامعة الدول العربية .
٣ - مشروع اتفاقية لانشاء مركز الشرق الاوسط الاقليمي للنظائر المشعة للدول العربية بالقاهرة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالها الى لجنة الشؤون

الخارجية ؟

الزراعية ؟

الجميع : موافقون .

الخارجية ؟

الزراعية ؟

الجميع : موافقون .

الخارجية ؟

الزراعية ؟

الجميع : موافقون .

الخارجية ؟

الزراعية ؟

الجميع : موافقون .

الخارجية ؟

الزراعية ؟

الجميع : موافقون .

الخارجية ؟

الزراعية ؟

الجميع : موافقون .

الخارجية ؟

الزراعية ؟

الجميع : موافقون .

الخارجية ؟

الزراعية ؟

الجميع : موافقون .

الخارجية ؟

الزراعية ؟

الجميع : موافقون .

هكذا جاء الفصل

٥ - تعيين موعد الجلسة القادمة

الرئيس :

الجلسة القادمة سنحدها فسيًا بعد ، والان ارفع هذه الجلسة :

(ورفعت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

هاكف الفايز

هاني غير



تعريف

- ١ - أحد ووب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الأمين العام : الاستاذ هاني غير
- ٢ - قام بتنظيم هذا الحضر : السادة خليل خضور وعدنان بعيون ولاظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجداوي

وقائع العدد



(١) الارادة الملكية بحل المجلس

نحن السيد الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية

بمقتضى البند الثالث من المادة (٣٤) من الدستور

نامر بما هو آت :-

يحل مجلس النواب اعتباراً من تاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٣

١٩٦٦/١٢/٢٢

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء

وصفي التل

وزير الداخلية

عبد الوهاب الحجابي

ملحوظة

بهذا العدد ينتهي العدد (١)
وتنتهي مدة المجلس الثامن

هكذا منه الأصل